

الإصلاحات والحوافز المعتمدة في تحقيق التنوع الاقتصادي في الاقتصاد التركي.

د/ محمد كنوش، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة تراكيا، تركيا،

mohamed_knouch@yahoo.fr

د/ نبيل كنوش، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة البويرة، الجزائر،

nabil_d222@yahoo.fr

الملخص

بغية بناء اقتصاد قوى وصلب أمام أي تقلبات، تسعى الحكومات إلى تحقيق التنوع الاقتصادي سواء في هيكل الصادرات أو في نوعية الاستثمارات الداخلية منها والخارجية وكذلك تنوع التعامل مع الدول اقتصادياً، حتى لا يبقى الاقتصاد رهينة لأحادية المصدر الذي يجعل الاقتصاد رهينة له، ويعرضه لأخطار مختلفة، وبغية ذلك تعتمد الدول إصلاحات وحوافز مختلفة بغية تحقيق التنوع الاقتصادي، وقد كان الاقتصاد التركي من بين الاقتصاديات التي شهد إصلاحات بغية تحقيق التنوع الاقتصادي وخصوصاً بعد سنة 2002، وقد كان لهذه الإصلاحات آثار إيجابية على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، الإصلاحات الاقتصادية، التنوع الاقتصادي، الاقتصاد التركي.

Abstract:

In order to build a strong economy and solid in front of any fluctuations governments seek to achieve, whether economic diversification in the export structure, or in the quality of internal investment and external, as well as the diversification of dealing with economic nations, so as not to keep the economy hostage to a single source, which makes the economy hostage, and submits it to various risks, in order to that States adopt the reforms and incentives different in order to achieve economic diversification, the Turkish economy has been among the economies that saw the reforms in order to achieve economic diversification, especially after the year 2002, it has had a positive effect of these reforms on various economic indicators.

Key words: Economic policies, economic reforms, economic diversification, the Turkish economy

المقدمة

إن السياسات الاقتصادية المحكومة بإدارة جيدة يمكن أن تعطي ثقة كبيرة بالاقتصاد الوطني وبالتالي سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمار، بأنواعه المختلفة وفي قطاعات مختلفة، ومن ثم زيادة الإنتاج والتوظيف ورفاهية اقتصادية متزايدة، هذا الرأي دعم من قبل العديد من الاقتصاديين كما تم دعمه من قبل البنك الدولي بعمل تجريبي للفترة من 1964 إلى 1994 لبعض الدول ذات الاقتصادات المؤسساتية العالمية، وتم تفعيل السياسات الاقتصادية الجيدة فيها لتنمو بنسبة تفوق ثماني مرات عن تلك الدول ذات الاقتصادات المؤسساتية المنخفضة والسياسات الاقتصادية غير المرسومة بدقة والتي لا تستوفي كل الشروط اللازمة والتي لا تأخذ بالإجراءات الاحتياطية، ومن أهم مميزات الاقتصادات الناجحة اعتماد مبدأ التنوع الاقتصادي، ويأخذ التنوع الاقتصادي أنواع وأشكال مختلفة؛ منها تنوع هيكل الصادرات، تنوع المناطق والدول التي تشملها التعامل الاقتصادي وكذا تنوع نوعية الاستثمارات بما تشمل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة الصادرة منها والواردة.

وقد كان الاقتصاد التركي من الاقتصادات التي خضعت لتطبيق العديد من برامج الإصلاح الهيكلية تحت شروط ومراقبة البنك الدولي كما الاقتصاد التركي شهد العديد من الأزمات من تأسيس الجمهورية التركية كان أشدها الأزمة التي ضربت الاقتصاد التركي في سنة 2000، غير أن أهم الإصلاحات والبرامج الاقتصادية التي كان لها أثر مهم على هيكل الاقتصاد التركي بدأت في نهاية 2002، والتي كان من أهم أهدافها تحقيق التنوع الاقتصادي بأشكاله المختلفة، ولأجل ذلك نقدم هذه الورقة البحثية مقدمين السؤال الرئيسي التالي:

ماهي مختلف الإصلاحات والبرامج التي خضع لها الاقتصاد التركي من أجل تحقيق تنوع الاقتصادي، وهل كان لهذه الإصلاحات نتائج إيجابية؟

1- الاقتصاد التركي أثناء الأزمة

بدأت تركيا بسلسلة من الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق سنة 1999 برعاية من صندوق النقد الدولي والتي ترافقت بشكل متوازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد وعلى الرغم من وجود بعض الإشارات التي دلت على أن الأمور تسير على ما يرام في مطلع سنة 2000، إلا أن هذه السلسلة من الإصلاحات قد انتهت بأزمة عميقة سنة 2001 تعلق بعدة عوامل كان من أهم نتائجها¹:

- إفلاس 22 بنك؛
- أصبح معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 سالبا بنسبة 9,5% بعد أن حقق معدل نمو في هام 2000 بنسبة 6,3%؛
- عان الاقتصاد التركي من ارتفاع معدلات البطالة بحيث وصلت إلى نسبة 60%، وتراجع الدخل القومي ومتوسط الدخل القومي؛
- أصبح معدل النمو سالبا بنسبة 6,5%؛
- ارتفاع رهيب في معدلات التضخم؛
- ارتفاع سعر الفائدة؛
- انخفضت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار حيث فقدت أكثر من 40% من قيمتها وهو ما جعل 50% من الشعب التركي تحت خط الفقر؛

- ارتفاع المديونية المحلية والخارجية وفوائدها مما أدى إلى وضع غير طبيعي في تركيا وانتشار الفساد والنهب العام وتهريب الأموال إلى الخارج وعدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه المتغيرات وتردي أوضاعها.

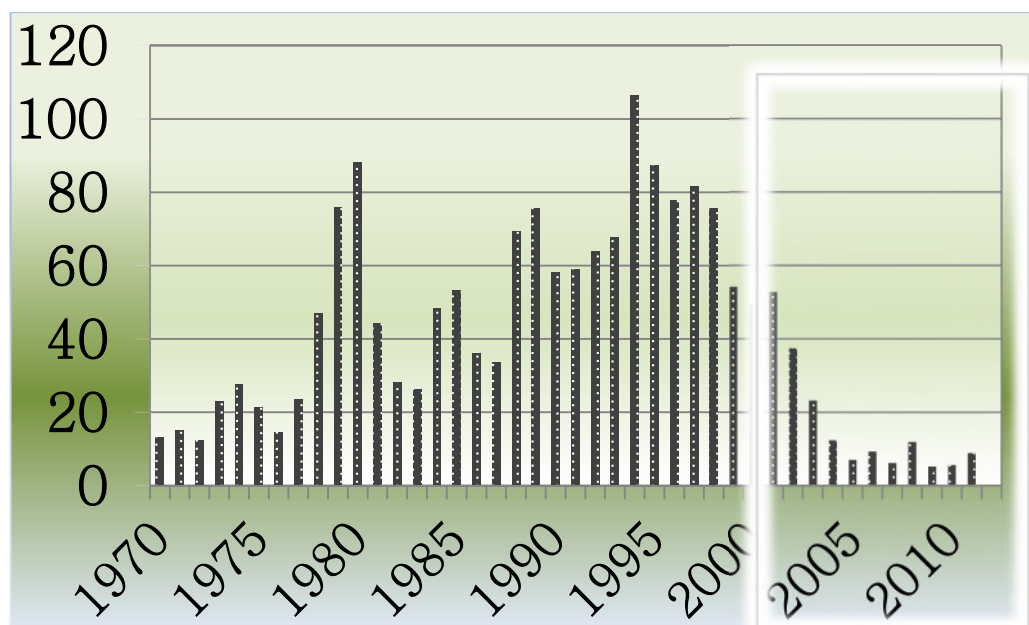
وكنتيجة حتمية للنتائج السابقة الذكر فقد تم تصنيف تركيا في مجال الحكم الراشد للبنك الدولي في العام 2000 في المرتبة 134 من أصل 193 بلد ضمن مؤشرات الحكم الراشد.

غير أنه من السياسات الاقتصادية والإصلاحات التي بدأ تطبيقها سنة 2002 تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمدت عليها الإصلاحات السابقة والتي كانت بتوصية من صندوق النقد الدولي، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضاً على نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطي خارجي وبلغ ما يقارب 25 مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرامج، وعلى أساسها بدأت تطبيق جملة كبيرة من الإصلاحات، والتي بموجبها بدأت معدلات النمو تشهد تحسن مطرد ولسنوات متواصلة بحيث بلغ معدل النمو في سنة 2004 نسبة 9%، في حين بلغت سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي 7,4% في سنة 2005، وقد أبدى الناتج المحلي الإجمالي سرعة نمو بمعدل 11,2% وبلغ 843,1 مليار ليرة تركية حسب الأسعار الجارية، وبمعدل 4,7% وبلغ 101,2 مليار ليرة تركية حسب الأسعار الثابتة، أما إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008، فقد أبدى زيادة بنسبة 12,7% حسب الأسعار الجارية وبلغ 950,1 مليار ليرة تركية، وزيادة بنسبة 1,1% حسب الأسعار الثابتة وبلغ 102,3 مليار ليرة تركية.

وعند التعرف على مساهمة القطاعات الاقتصادية داخل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الثابتة، نرى أن مساهمة القطاعات في عام 2008 كانت على النحو التالي: قطاع الخدمات

63,9%؛ القطاع الصناعي 26,9%؛ القطاع الزراعي 9,2%، وبلغ دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 وفق الأسعار الجارية 1.436 دولار أمريكي²، هذا وقد كان لمختلف البرامج والإصلاحات المطبقة من قبل الحكومات التركية المتوالية أثر كبير على تخفيض متواصل لمعدلات التضخم وخصوصاً بعد العام 2002 كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم 1: نسب التضخم من 1970 لغاية 2010



Source: Turkish Statistical Institute

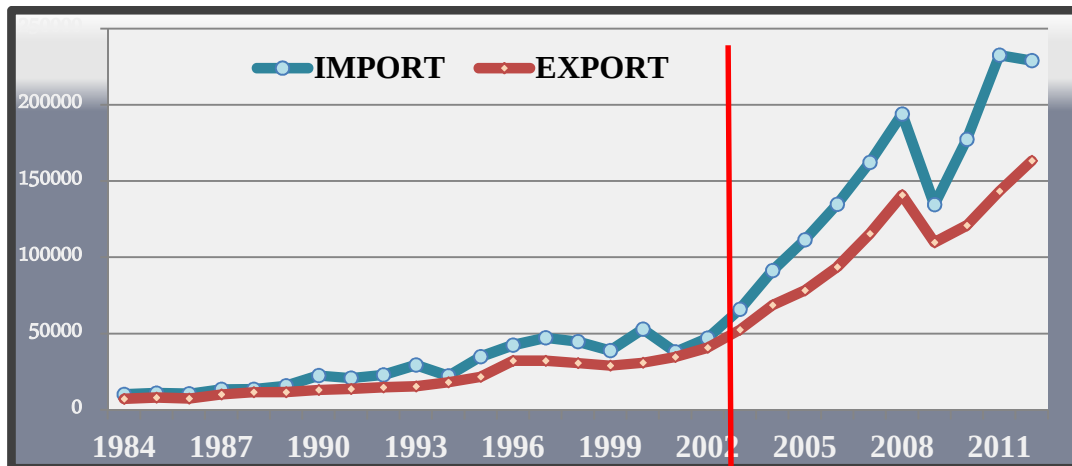
كما هو واضح في الشكل رقم 1 أن نسبة التضخم في الاقتصاد التركي شهدت انخفاض مهم جيداً منذ 2002، وهي السنة التي شهدت بداية تطبيق إصلاحات كبيرة وهامة في التوجهات

الكبرى للاقتصاد التركي وخصوصاً في السياسات النقدية والمالية، التي كانت من قبل تطبق وفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2- العلاقات الاقتصادية الخارجية وميزان المدفوعات.

بعدما كان الاقتصاد التركي يعتمد على نموذج الإحلال محل الواردات تم الانتقال إلى استراتيجية التنمية القائمة على التصدير أي استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وقد أدت هذه الاستراتيجية على تحقيق نتائج ايجابية في نسبة تغطية الصادرات للواردات حيث بلغت سنة 2004 نسبة 64,8%، وفي سنة 2006 نسبة 61,3%، وفي سنة 2007 نسبة 63%، وفي سنة 2008 نسبة 65,3%³، هذه السياسة كان لها نتائج ايجابية في تعميق الفارق لصالح الصادرات كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم 2: حالة الصادرات والواردات



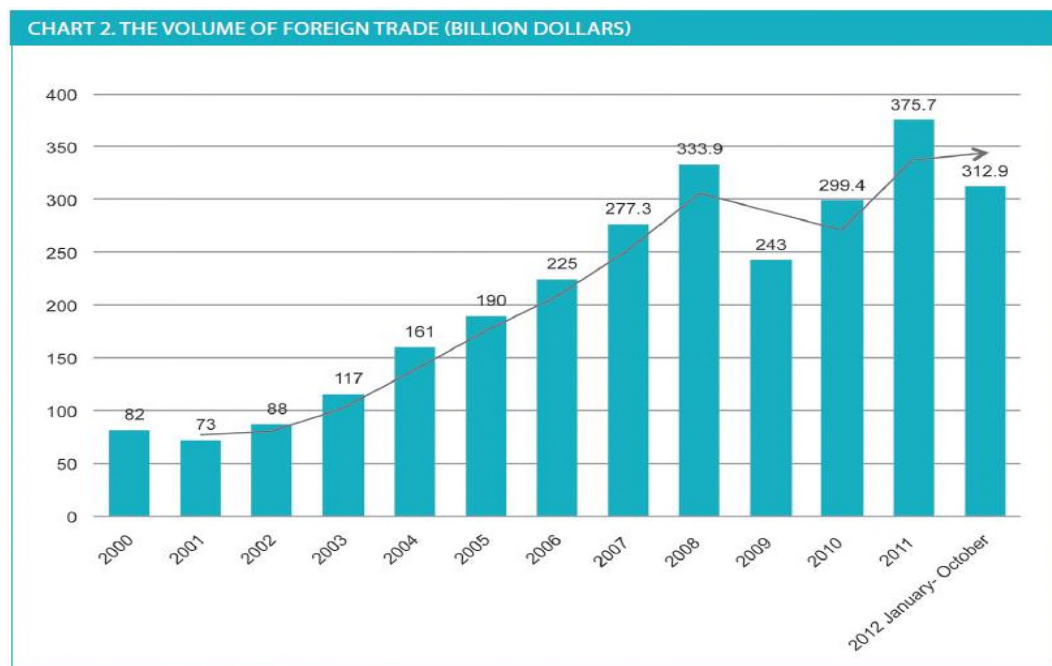
Source: Turkish Statistical Institute

من خلال البرامج المختلفة التي طبقتها الحكومات التركية المتتالية، والتي كان هدفها الرفع من الصادرات مقابل الواردات آتت هذه البرامج نتائجها وفق ما كان مخطط له، كما يظهر في الشكل رقم 2 وخصوصاً البرامج التي جاءت بعد 2002، كما يبدو في الشكل.

2-1 الهيكل القطاعي للتجارة الخارجية

من بين الأهداف التي كانت ومازالت مرسومة في مختلف البرامج التنموية التركية هي تنويع بنية الصادرات وتنويع التبادل مع مناطق ودول مختلفة، بحيث في عام 2007 كانت نسبة المنتجات الزراعية ضمن الصادرات 3,5% ونسبة التعدين 1,5% ونسبة الصناعات التحويلية 94,2% والباقي للقطاعات الأخرى، أما في سنة 2008 فقد بلغت المنتجات الزراعية ضمن الصادرات نسبة 3% ونسبة التعدين 1,6% ونسبة الصناعات التحويلية 94,8% والباقي للقطاعات الأخرى، وبالتدقيق في التوليفة القطاعية للسنوات الأخيرة، يتضح أن أكبر إسهام في الصادرات يأتي على الترتيب من قطاعات وسائل النقل البرية وقطع غيارها والحديد والصلب والملابس ومنتجات النسيج والأجهزة الميكانيكية والأجهزة الكهربائية، وقد شهد قطاع التجارة الخارجية تحسن ملحوظ هو كذلك، خصوصاً بعد سنة 2002، كما يوضح الشكل التالي⁴:

الشكل رقم 3: تطور التجارة الخارجية التركية



Source: Turkish Exporters Assembly (TIM)

2-2 المناطق الحرة والاستثمارات الدولية المباشرة

تعد تركيا من الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الدولية المباشرة وفي إطار البرنامج الاصلاحى لتحسين المناخ الاستثماري الذي يتم تطبيقه في البلاد منذ 2001 يتم العمل في نطاق التعاون بين القطاعين العام والخاص على إنجاز الأعمال الخاصة بتحسين المناخ الاستثماري، وفي هذا الإطار تم تبني موقف ليبرالي مبني على المساواة إزاء الاستثمارات العالمية، وذلك بموجب القانون رقم 4875 الذي دخل حيز التنفيذ عام 2003، والذي تمت صياغته على شكل قانون أساسي في مجال الاستثمارات الدولية المباشرة، وبعد إجراء التغييرات والتعديلات في مختلف الأنظمة تم إلغاء المعاملات الروتينية الخاصة بالأذن الأولي لمشاريع الاستثمارات الدولية

المباشرة، وانطلاقاً من مبدأ المساوات في المعاملة بين الشركات الأجنبية والمحلية قامت تركيا باتخاذ الإجراءات التالية⁵:

- تمت إعادة تنظيم مرحلة تسجيل الشركات؛
- تم تسهيل استخدام العاملين الأجانب وكذلك امتلاك الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب للأموال غير المنقولة.

إلى جانب التحسينات التي تم تحقيقها في الأنظمة، يمكن للمستثمرين الاستفادة من برنامج تشجيع الاستثمار العام والحوافز من أجل المناطق ذات الدخل المتدني، والحوافز الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والحوافز الممنوحة للمناطق الحرة ومناطق تطوير التكنولوجيا، والحوافز الممنوحة في إطار دعم الأبحاث والتطوير، هذا ويجتمع منذ 2004 بصفة دورية المجلس الاستشاري للاستثمار باشتراك إداريي كبريات الشركات العالمية وكبار مسؤولي المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذا ما كان له أثر إيجابي في رفع عدد الشركات ذات رأس المال الأجنبي حيث كان عدد الشركات التي سجلت بين 2002 و 2008 ما عدده 17.543 شركة وعدد الشركات ذات الرأسمال المحلي التي ساهم فيها رأس المال الدولي 3.691 شركة.

2-3 المناطق الحرة

بغية تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة الإنتاج والتعجيل في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا وتوجيه المنشآت نحو التصدير وتطوير التجارة العالمية، توجد 20 منطقة حرة تمارس نشاطها في إطار قانون المناطق الحرة، وقد بلغ حجم التبادل التجاري للمناطق الحرة 24,6 مليار دولار أمريكي في عام 2008 واحتلت المناطق الحرة للجلود

والصناعات في اسطنبول وإيجة ومطار أتاتورك في إسطنبول المراتب الثلاث الأولى، وعند تدقيق حجم التبادل التجاري على المستوى القطاعي، يلاحظ أن تجارة قطاع المنتجات الصناعية تشكل نسبة 57,7% من إجمالي التجارة، في حين تحتل منتجات صناعة الآلات المرتبة الأولى بين المنتجات الصناعية بحصتها البالغة نسبة 22,6%، ثم تليها منتجات النسيج والألبسة الجاهزة بنسبة 14,1% ثم تليها منتجات الصناعات الكهربائية بنسبة 11% وقد استمرت المناطق الحرة في خلق فرص عمل جديدة للعاملين، بما يتفق مع أهداف تأسيسها، وقد بلغ عدد المستخدمين في هذه المناطق 50.641 عامل وكان عدد الشركات العاملة فيها 3.619 شركة منها 638 شركة أجنبية في عام 2008، وبالنسبة لتوزيع التجارة المتحققة بين مجموعة الدول، فإن حصة تركيا هي 42,55% وحصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي 36,96 في حين حصة دول الشمال الإفريقي والشرق الأوسط 5,49% وحصة المجموعة المستقلة 4,75% وحصة الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي تمثل نسبة 0,18% وحصة 10,07% لبقية دول العالم⁶.

2-4 قطاع الخدمات في الخارج

يعتبر قطاع الإنشاءات أو المقاولات، كما هو في العالم أحد أهم القطاعات المحركة لاقتصاد البلاد، سواءً من حيث ضخامة القيمة الإضافية التي ينتجها أو فرص العمل التي يوفرها أو العملة الصعبة التي يدخلها ويوردها وتبلغ حصة قطاع الإنشاءات من استخدام الأيدي العاملة باستثناء القطاع الزراعي حوالي نسبة 11%، أما نسبة ما توفره خدمات المقاولات وصادرات مستلزمات الإنشاءات ضمن إجمالي الصادرات التركية فهي لا تقل عن نسبة 10%، وقد بدأت خدمات المقاولات التركية بالانفتاح على الخارج على الدول العربية خصوصاً مثل ليبيا والمملكة

المغربية والسعودية، غير أن وبسبب الصعوبات الاقتصادية و عدم توفر الاستقرار السياسي في الشرق أوسط وشمال إفريقيا، اتجه المقاولون الأتراك نحو مجموعة الدول المستقلة وشرق أوروبا والدول الآسيوية وجمهوريات القوقاز، وقد قام المقاولون الأتراك بمشاريع مختلفة تتوزع على 70 دولة في العالم، وقد كان إنشاء المساكن يحتل المرتبة الأولى في المشاريع التي ينفذها المقاولون الأتراك في الخارج غير أنه وبعد عام 2000 قام المقاولون بتنويع الأسواق والخدمات التي يمارسون فيها فعاليتهم إلى حد كبير، وبدأوا بتطوير كفاءاتهم المهنية بمشاريع أكبر تكنولوجيا مثل الطرق السريعة وخطوط الأنابيب والمطارات وأنظمة الميتر في المدن، وقد بلغ حجم خدمات المقاولات خارج البلاد 19,5 مليار دولار أمريكي في عام 2007، وقد ارتفع إلى 23,6 مليار دولار أمريكي في عام 2008، وإذا نظرنا إلى توزيع المشاريع التي تم إنشاؤها خلال عام 2008، فإننا نلاحظ أن تركمانستان تحتل المرتبة الأولى بمبلغ 5,4 مليار دولار أمريكي وتأتي بعدها على التوالي روسيا الاتحادية والإمارات العربية المتحدة وليبيا والعراق، ويحتل إنشاء المطارات والمراكز التجارية والمساكن والطرق والجسور والأنفاق مكاناً بين الأربعة أنواع الأولى من المشاريع، وبلغت قيمة هذه الأعمال أكثر من نصف إجمالي الأعمال التي تم التعاقد بها خلال نفس العام، وقد نشرت مجلة **Engineering news record** التي تأتي في مقدمة منشورات قطاع المقاولات الدولية في عام 2008 قائمة تضم أكبر 225 شركة مقاولات في العالم حسب إجمالي قيمة المشاريع التي تولتها، وكانت تركيا في المرتبة الثالثة بـ 23 شركة في القائمة بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، هذا وقد قامت الشركات التي تعمل في قطاع الإنشاءات التي تعمل بتشكيل جمعيات وأوقات واتحادات حسب مجال اختصاصاتها،

وذلك من أجل نمو القطاع التركي ويضم في عضويته 145 شركة كبرى تقوم بتنفيذ ما نسبته 70% من أعمال الإنشاءات داخل تركيا و 90% من الأعمال المنفذة خارج البلاد⁷.

3- سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا

عملت الحكومات التركية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعويض النقص في المدخرات والاستثمارات المحلية لها واللائمة لتوفير فرص العمل وزيادة حجم الصادرات والعملات الأجنبية لديها وقامت هذه السياسات من خلال الآتي:

3-1 تطوير تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا

من أجل تحقيق تركيا لانضمامها للاتحاد الأوروبي قامت بجملة من الإصلاحات بما يتماشى مع تحرير الاقتصاد التركي كان أهمها القانون المنظم لاستثمار الأجنبي المباشر في عام 1996 وذلك بمناسبة انضمامها لعضوية الاتحاد الجمركي لأوروبا الموحدة حيث تم تبسيط إجراءات الاستثمار بما يسمح للمستثمر بمزاولة نشاطه بمجرد الإعلان عنه دون الحاجة إلى إصدار ترخيص، ثم صدر قانون جديد للاستثمار في مارس 1998 وقد جاء هذا القانون بتسهيلات مهمة جيداً وكان له أثر كبير جيداً على تدفق الاستثمارات الأجنبية، بحيث منح القانون قدراً كبيراً من الحرية للمستثمر الأجنبي وتضمن العديد من الضمانات منها⁸:

- توحيد المعاملة الاستثمارية فالحقوق والالتزامات بالنسبة للمستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي؛

- إلغاء تام لأية قيود على ملكية الأجانب لأسهم الشركات؛

- إطلاق الحرية في تشغيل العمالة الأجنبية؛

- حرية تحويل الأرباح والرسوم ورأس المال والحقوق المعنوية مثل براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية إلى الخارج؛
- السماح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار في كافة المناطق والقطاعات التي تسمح للمستثمر المحلي بالاستثمار فيها؛
- عدم إلزام المستثمر الأجنبي بتحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية.
- وبصفة عامة فإن قانون الاستثمار الأخير كان يهدف لتشجيع الاستثمارات الآتية:
 - الاستثمارات التي تحقق التنمية الاقتصادية؛
 - الاستثمارات التي تشجع التوظيف وتسهم في إزالة أو التقليل من عدم التوازن الإقليمي؛
 - الاستثمارات التي تركز على الأنشطة المولدة للعملة الأجنبية؛
 - الاستثمارات التي تعمل كمشروعات رائدة في إدخال التكنولوجيا المتقدمة؛
 - الاستثمارات التي تعمل على زيادة درجة التنافس في الأسواق الدولية.
- هذا وقد سعت تركيا لتطبيق نظاماً للحوافز يهدف إلى تشجيع الاستثمار في مناطق وقطاعات معينة وتتمثل الحوافز الممنوحة للاستثمارات في شكل حوافز على النحو التالي:
 - إعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية وضرائب القيمة المضافة؛
 - خصم نسبة من تكلفة الاستثمار الثابت الإجمالي من الدخل الخاضع لضريبة الشركات ويصل حجم هذا الخصم إلى 100% للاستثمار في القطاعات ذات الأهمية الخاصة والاستثمارات في الأقاليم ذات الأولوية في التنمية؛
 - سداد الضريبة أو ردها على القيمة المضافة والتي تم تحصيلها بالنسبة للآلات والمعدات المشتراة محلياً بشرط استخدام هذه الآلات والمعدات مباشرة في عملية الإنتاج هذا بالإضافة

إلى مدفوعات إضافية نسبتها 10% تضاف إلى مبلغ الضريبة الذي تم سداده بالنسبة للمناطق ذات الأولوية في التنمية؛

- تأجيل ضريبة الشركات لمواجهة نفقات التطوير إذ يمكن أن تؤجل الشركات ما نسبته 25% من إجمالي المبلغ السنوي لضريبة الشركات وبشرط ألا يزيد هذا المبلغ عن نفقات البحوث والتطوير للشركات خلال نفس العام؛

- الإعفاء من رسوم المباني والإنشاءات؛

- الحصول على اعانات حكومية مقابل التكاليف التي تتحملها الشركات بهدف تحسين جودة المنتجات وتطبيق المواصفات القياسية؛

- تدفع الحكومة ما نسبته 50% من تكلفة الطاقة الكهربائية بالنسبة للاستثمارات الجديدة المنفذة في المناطق ذات الأولوية في التنمية؛

- تخصيص الأراضي دون مقابل بالنسبة للاستثمارات المنفذة في المناطق ذات الأولوية في التنمية الصناعية ويتم بيع الأراضي بالنسبة للمستثمرين في المناطق الأخرى؛

- تمتع الاستثمارات في المناطق الحرة بإعفاء كامل ولفترة غير محدودة من كافة الضرائب مثل ضريبة الدخل وضريبة الشركات والرسوم الجمركية والسماح بتحويل الأرباح بدون تصريح وبدون أي قيود.

3-2 تطوير مناخ الاستثمار.

في سبيل تهيئة بيئة مواتية للاستثمار تبنت الدولة سياسة جديدة للاستثمار واتخذت عدة إجراءات لزيادة تدفق رأس المال الأجنبي من خلال⁹:

- إنشاء هيئة مستقلة للاستثمارات الأجنبية -هيئة الاستثمارات الأجنبية - تابعة لرئيس مجلس الوزراء ومسؤولة عن تقديم المساعدة للمستثمرين الأجانب وتقييم ودراسة المشروعات الاستثمارية وإصدار التصاريح وتنظيم وتنفيذ المشاريع الاستثمارية؛

- عقد العديد من اتفاقيات حماية الاستثمارات الأجنبية مع العديد من الدول والتي اشتملت على أشكال الحماية التي تكفلها الحكومة التركية للاستثمارات الأجنبية وكذا هيكل الاستثمار الأجنبي للمستثمرين الأجانب في تركيا وكذلك المستثمرين الأتراك في الخارج وهذه الاتفاقيات تم توقيعها مع 26 دولة لعل من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وألمانيا والدنمارك وبلجيكا وإيرلندا والنمسا وسويسرا وبولندا ورومانيا واليابان وكوريا الجنوبية والصين والكويت والمجر؛

- عقد العديد من اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع العديد من الدول؛

- السماح للمستثمرين الأجانب بالعمل في كافة المجالات التي سبق أن تم فتحها أمام القطاع الخاص التركي كما لم تضع أمام المستثمرين الأجانب حدوداً لنصيبهم في المشروعات، وكذلك عدد العاملين الأجانب في المشروعات الأجنبية؛

- تحرير سعر صرف الليرة التركية بدلاً من التحديد الإداري له فضلاً عن إنشاء السوق الحرة للنقد الأجنبي، على أساس توحيد سعر صرف الليرة التركية في مواجهة العملات الأجنبية، وقد سمح لمكاتب الصرافة والمؤسسات التمويلية بالتعامل في تجارة النقد الأجنبي في ظل السوق الحرة وفي إطار مجموعة من الضوابط المنظمة لهذا التعامل والتي تشتمل على¹⁰:

- التخلي عن نظام الرقابة على النقد الأجنبي والتحول إلى نظام يكفل حرية التحويل إلى العملات الأجنبية داخلياً وخارجياً؛

- إتباع سياسة التأمين على الصادرات؛
- والهدف من ذلك التخلص من القيود الكمية والاعتماد على النظام السعري مما يدفع المنتجات الوطنية لتحسين جودتها والسعي للحصول على ميزة تنافسية مع المنتجات الأجنبية المستوردة حتى لا تخسر السوق.
- ومن أجل تنمية الصادرات اتخذت الحكومات التركية المتعاقبة وخصوصاً منذ 2002 العديد من الإجراءات والتسهيلات الهادفة لرفع الصادرات أهمها:
- منح الحوافز التقليدية الخاصة بنسبة الاستيراد الضريبي عند التصدير وهي عبارة عن مكافآت التصدير التي تم منحها بنسبة من قيمة الصادرات وتتراوح 5% و 30%؛
- تشجيع اندماج المصدرين الصغار في شركات كبرى للتجارة الخارجية وكل مصدر يحصل على مكافأة إضافية قدرها 10% من قيمة الصادرات بشرط أن تتجاوز صادراته 30 مليون دولار سنوياً؛
- السماح للمصدرين باستخدام 50% من النقد الأجنبي - عادة صادراتهم - لتوفير المواد الخام والسلع الوسيطة المستخدمة في إنتاج سلع التصدير؛
- السماح لكبار المصدرين بالحصول على قروض لتمويل صادراتهم تصل إلى 90% من إجمالي هذه الصادرات بينما تبلغ هذه النسبة 75% لصغار المصدرين؛
- دعوة كبار المصدرين للانضمام إلى الوفود الرسمية لتمثيل تركيا في المعارض التجارية؛
- تشجيع الشركات المصدرة لإنشاء فروع لها في خارج تركيا؛
- منح إعفاء ضريبي - ضريبة الإنتاج - للسلع المصدرة أو المواد التي تدخل في إنتاج سلعة يتم تصديرها؛

- إعفاء جمركي لمستلزمات الإنتاج المطلوبة لنشاط التصدير؛

- تشجيع التصدير من خلال التخفيض المستمر لسعر صرف الليرة التركية.

الخاتمة.

إن المتتبع لتطور الاقتصاد التركي ومختلف المراحل التي مر بها يلاحظ أن الاقتصاد التركي أصبح يشهد تحسن مطرد منذ 2003، حيث أن هذه السنة شهدت بدأ تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية على جميع المستويات التي كانت تعسى إلى تحقيق هدف استراتيجي طويل المدى مزال العمل عليه لحد الساعة إلى غاية 2023، وهو هدف تحقيق التنوع الاقتصادي بمختلف أشكاله سواء في بنية الصادرات التركية أو في تنويع مناطق التعامل الاقتصادي ومع الدول المختلفة أو في تنويع أنواع الاستثمارات داخل تركيا أو خارجها، وفعلا قد كان لهذه السياسة أثر كبير في تنويع الصادرات التركية وتنويع مناطق التعاون الاقتصادي مع مختلف الدول، وذلك ما كان له أثر إيجابي على مختلف المؤشرات الاقتصادية، حيث أن ذلك سمح بتسجيل الاقتصاد التركي كثاني أسرع اقتصاد نمواً في العالم بعد العملاق الصيني، وسمح برفع ترتيب قوة الاقتصاد التركي من المرتبة 111 عالمياً إلى المرتبة 16 عالمياً، كما أن تقارير البنك الدولي تتنبأ بدخول الاقتصاد التركي ضمن أقوى عشر اقتصاديات عالمية في أفق 2023، في حالة ما استمر نموه على نمو الوتيرة.

الاحالات:

1 عبد المطالب عبد الحميد، نماذج تنمية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص: 203، بالتصرف.

2 الموقع الرسمي للمركز التركي للإحصاء

http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046

تاريخ الاطلاع 2016-03-03

3 الموقع الرسمي لمجلس الصادرات التركي

<http://www.tim.org.tr/tr/ihracat-arastirma-raporlari-tim-ekonomi-ve-dis-ticaret-bultenleri.html>

تاريخ الاطلاع 2016-03-03

4 نفس المرجع السابق.

5 عبد المطالب عبد الحميد، نفس المرجع، ص: 205، بالتصرف.

6 نفس المرجع السابق، ص: 206، بالتصرف.

7Erdal Tanas Karagöl and others, Policy Brief: Economy in 2012 in turkey, foundation for political economic and social research, Turkey, 2013, P: 07.

8 أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة

مقارنة تركيا وكوريا الجنوبية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 86-90. بالتصرف.

9 عبد المطالب عبد الحميد، جوانب الإصلاح الاقتصادي في مصر وتركيا في مجال التجارة الخارجية،

المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 1994، ص: 667.

10 الموقع الرسمي لمجلس الصادرات التركي

<http://www.tim.org.tr/tr/ihracat-arastirma-raporlari-tim-ekonomi-ve-dis-ticaret-bultenleri.html>

تاريخ الاطلاع 2016-03-06